ب \_ 1970 \_ 1977 : قبل البدء بمناقشة الوضع العام لهذه الفترة ينبغي مناقشة التطورات التي طرأت على القطاع الخاص لاهميته لهذه الفترة .

لقد شهدت هذه الفترة ازدياد نفوذ القطاع الخاص حتى بلغ انتاج هذا القطاع في ١٩٦٦ هوالي ٥٩ / من صافي الانتاج المحلي(١٧). ان هذا لا يعني ان القطاع الخاص كان ضعيفا ما قبل هذه الفترة ، فقد بقي القطاع الخاص منذ قيام اسرائيل وحتى الان يتمتع بمكانة خاصة في الاقتصاد الاسرائيلي . ان فترة ما قبل ١٩٦٥ شهدت سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص ومحاولة القطاع الاول أن يقوم بالدور الرئيسي في عملية التصنيع . الا أن فترة الستينات شهدت انحسار هذه السياسة ، فقد اجبرت اسرائيل نتيجة المقاطعة العربية وصعوبة التعامل المربح مع السوق الافريقية ، بالتوجه نحو السوق الافريقية ، بالتوجه المرائيل نتيجة المحامة وكان ذلك يعني التخصص في الصناعية وزيادة الاستثمارات الإجبية وتشجيعها . أمام كل ذلك لم يكن هنالك مفر من أن تشجع الحكومة القطاع الخاص ، ومن هنا فان القطاع العام بدأ يلعب دورا يختلف تماما عن الدور الذي لعبه في والجمركية والمالية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي ولايجاد سلع صناعية برسم والتصدير الى الاسواق الاوربية والامريكية (١٨) .

ان زيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي يتبين بالجدولين التاليين: توزيع الاستثمارات بالنسبة المؤية (باستثناء قطاع السكن )(١٩)

1977	1978	1447	197.	1908	1908	1907	• •	
٤١	. 87	٤٨	٤١	٤٥	٥.	٣٤ .	_مام	القطاع ا
٥٩	øY .	or	٥٩	00	0.	۳٦ -		التطاع اا

أن هذا الجدول يوضح انخفاض حصة القطاع العام وازدياد حصة القطاع الخاص بحوالي ١٩ ٪ بين عامي ٥٤ – ٢٦ ٠

- أما الجدول التالي فيبين توزيع الاستثمارات في قطاع السكن(٢٠):

. ''	1977	1970	147.	1900	***		
	٣٠	77.7	<b>{</b> ·	73		العام	القطاع
	٧.	37	٦.	۸ه		الخاص	

ومن هذا الجدول يتبين ان تراجع القطاع العام قد بلغ ١٢ ٪ خلال عشرة اعتوام وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من ٨٥ ٪ الى ٧٠ ٪ ٠

ان مناقشية تطور القطاع الخاص لهذه الفترة وللفترة التي تليها ضرورية لتفهم حالة الاقتصاد الاسر ائيلي والصراع الطبقي والاجتماعي في المجتمع الاسرائيلي كما سناتي الى ذكره فيما بعد .

ان الحكومة شجعت القطاع الخاص في محاولة منها لزيادة الاستثمارات وبالتالي وقف حالة الانكماش في الاقتصاد الاسرائيلي لهذه الفترة الا ان ذلك لم يؤت ثماره . فقد بلغ العجز النقدي في الميزانية العامة في منتصف ١٩٦٥ حوالي ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية الترضيها الحكومة من البنك المركزي في اسرائيل(٢١)، كما ان الانفاق على التسلح قد